١٥ـ تحيط علماً بمقرر مجلس الإدارة ٢٤/١٥ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ [٤٧] بشأن الزراعة القابلة للإدامة ، وتطلب إلى مجلس الإدارة أن يولي تنفيذه عناية خاصة ؛

١٦ـ تعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى مراعاة الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الحكومية وغير الحكومية ، في سياساتها وعمليات اتخاذ القرارات والآليات المالية ، للعلاقة القائمة بين الديون الأجنبية وتمكن البلدان النامية من تعزيز قدرتها على التصدي للقضايا البيئية الحرجة التي تعتبر أساسية لتطوير البيئة وحمايتها ؛

١٧ـ تحث الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان مشاركة البلدان النامية علمياً وعلى صعيد السياسة العامة في أعماله ، وتدعو المجتمع الدولي ، وخصوصاً البلدان المتقدمة النمو ، إلى النظر في أمر المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ، وذلك بغية تمويل مشاركة الخبراء الذين ترشحهم حكومات البلدان النامية لحضور جميع اجتماعات الفريق الحكومي الدولي ، بما فيها اجتماعات أفرقته العاملة وأفرقته الفرعية ؛

١٨ـ تؤيد الطلب المقدم من مجلس الإدارة في مقرره ٣٦/١٥ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ [٤٧] بأن يشرع المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، في الأعمال التحضيرية للمفاوضات المتعلقة باتفاقية إطارية متعلقة بالمناخ ، مع مراعاة أعمال الفريق الحكومي الدولي وتقريره المؤقت وكذلك نتائج الاجتماعات الدولية المتعلقة بالموضوع ، بما فيها المؤتمر الثاني للمناخ العالمي ، وتوصي بأن تبدأ مثل هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن فور اعتماد التقرير المؤقت الصادر عن الفريق الحكومي الدولي ، وأن تتخذ الجمعية العامة قراراً ، في وقت مبكر من دورتها الخامسة والأربعين ، يوصي بالطرق والوسائل والطرائق الكفيلة بمواصلة هذه المفاوضات ، مع مراعاة أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقترح عقده في عام ١٩٩٢ ؛

١٩ـ تلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز بشأن حماية طبقة الأوزون ، وتحث جميع الدول على التعاون مع المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عملية تعزيز بروتوكول مونتريال للمواد التي تستنفد طبقة الأوزون ، المعتمد في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، في ضوء إعلان هلسنكي المتعلق بحماية طبقة الأوزون المعتمد في ٢ أيار/مايو ١٩٨٩ [٥٣] ، وتؤكد أهمية مراعاة الاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية وإنشاء آليات تمويل مناسبة لتمكين جميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية ، من الاشتراك بفعالية في تنفيذ البروتوكول المنقح ؛

٢٠ـ تلاحظ اعتماد اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبتصريفها ، في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩ [١١٨] ، وتطلب إلى جميع الدول أن تنظر في توقيع الاتفاقية دون الإخلال بالموقف النهائي الذي ستتخذه المنظمات الإقليمية في هذا الصدد ، وأن تعزز تعاونها في مجالات المشاكل ضمن إطار الاتفاقية ؛

٢١ـ تؤيد مقرر مجلس الإدارة ٢٣/١٥ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ [٤٧] بشأن التصحر ، الذي دعا فيه المجلس ، في جملة أمور ، الحكومات والهيئات الحكومية الدولية المانحة إلى إيلاء أولوية عليا ، في أنشطة مساعدتها الثنائية والمتعددة الأطراف ، للبرامج الوطنية لمكافحة التصحر ولإنعاش موارد الأراضي ؛

٢٢ـ ترى أن صون التنوع البيولوجي والاستفادة منه قضية ذات أولوية ، وعنصر هام في التوازن الإيكولوجي ، وبمثابة مصدر نفع للبشرية ، وترحب بمقرر مجلس الإدارة ٣٤/١٥ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ [٤٧] ؛

٢٣ـ تلاحظ النظر الذي أولاه مجلس الإدارة في مقرره ١٠/١٥ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ [٤٧] ، للإنشاء المقترح لمركز للأمم المتحدة لتقديم المساعدة البيئية العاجلة ، وتحيط علماً بالمعلومات التي وفرها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن النتائج الأولية لمشاوراته بشأن الآراء التي أعربت عنها الحكومات والمنظمات حيال هذه المسألة ، واضعة في اعتبارها ولاية كل من البرنامج ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالة الكوارث ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والمنظمة البحرية الدولية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وغيرها من الوكالات المتخصصة والهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة ؛

٢٤ـ تعرب عن ارتياحها للزخم الذي أعطي لتناول الاهتمامات البيئية من خلال عقد اجتماعات على الصعيد الإقليمي ، وتطلب إلى البرنامج وغيره من المنظمات ذات الصلة أن تواصل أداء دور فعّال في هذا الصدد .

الجلسة العامة ٨٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٢٣٠/٤٤ ـ الرقم المستهدف للتبرعات المعلنة لبرنامج الأغذية العالمي للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى أحكام قرارها ٢٠٩٥ (د ـ ٢٠) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ ، الذي يقضي باستعراض برنامج الأغذية العالمي قبل انعقاد كل مؤتمر لإعلان التبرعات ،

وإذ تشير أيضاً إلى أحكام الفقرة ٤ من قرارها ١٦٤/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ التي تقضي بأنه ، مع مراعاة إجراء الاستعراض المنصوص عليه في قرارها ٢٠٩٥ (د ـ ٢٠) ، ينبغي لمؤتمر إعلان التبرعات المقبل ، الذي ستدعى فيه الحكومات والمنظمات المانحة المناسبة إلى إعلان التبرعات لسنتي ١٩٩١ و ١٩٩٢ بغية بلوغ الرقم المستهدف التي تكون قد أوصت به الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، أن يعقد في موعد لايتجاوز عام ١٩٩٠ ،

وإذ تلاحظ أن البرنامج قد استعرضه كل من لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي ، في دورتها السابعة والعشرين ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩ ،

وقد نظرت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢١/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ وتوصيات لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها ،

وإذ تعترف بقيمة المعونة الغذائية المتعددة الأطراف التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي وباستمرار الحاجة إليها ، سواء في شكل استثمارات رأسمالية أو تلبية للاحتياجات الغذائية الطارئة ،

١ ـ تحدد للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ رقماً مستهدفاً للتبرعات المعلنة لبرنامج الأغذية العالمي قدره ١,٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة تشمل مبالغ نقدية و/أو خدمات لايقل مجموعها عن ثلث هذا الرقم ، وتعرب عن أملها في زيادة هذه الموارد بمساهمات إضافية كبيرة من المصادر الأخرى نظراً للحجم المتوقع من طلبات المشروعات الصالحة وقدرة البرنامج على العمل على مستوى أعلى من ذلك ؛

٢ ـ تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء والأعضاء المنتسبين في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمات المانحة المناسبة على بذل كل جهد ممكن ضماناً لبلوغ هذا الرقم المستهدف بكامله ؛

٣ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يعقد ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، مؤتمراً لإعلان التبرعات في مقر الأمم المتحدة في أوائل عام ١٩٩٠ لأجل هذا الغرض .

الجلسة العامة ٨٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٢٣١/٤٤ ـ تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٥/٤٢

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٦٥/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بالصيغة المعتمد بها ، المتعلق بالأمن الاقتصادي الدولي ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن المسألة [١٢٦] ،

وإذ تؤكد على الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة وعلى اهتمام الدول الأعضاء فيها بتعزيز التعاون الدولي لكفالة التنمية المطردة ، ولاسيما في البلدان النامية ، والنمو المتوازن في الاقتصاد العالمي ،

١ ـ تلاحظ مع التقدير الأعمال التي يقوم بها الأمين العام بشأن هذا الموضوع ؛

٢ ـ تدرك أن المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع قد أسهمت في زيادة التفهم المشترك للتكافل الاقتصادي ، وأدت دوراً مفيداً في الجهود المبذولة على نحو متواصل لزيادة كفاءة وفعالية أنشطة الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي ، وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في الشؤون الاقتصادية الدولية لصالح جميع البلدان ، لاسيما البلدان النامية ؛

٣ ـ تؤكد أن الحوار العالمي والبنّاء والشامل الرامي إلى تنشيط النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي ، لاسيما تنمية البلدان النامية ، ضروري لإيجاد نهوج فعّالة وتعاونية لتناول المسائل الاقتصادية الدولية ؛

٤ ـ تدعو الهيئات والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى أن تضع في الاعتبار في الأنشطة التي تضطلع بها حالياً ، كلٌّ وفقاً لولايته ، النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام [١٢٦] ؛

٥ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في اعتباره عند إعداد تقريره للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية .

الجلسة العامة ٨٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٢٣٢/٤٤ ـ اتجاهات نقل الموارد إلى البلدان النامية ومنها وأثره على النمو الاقتصادي والتنمية المطردة في تلك البلدان

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي الرامي إلى حل مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية ، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بمشاكل الديون الخارجية ، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية والبحث عن حل دائم لمشاكل الديون ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٩٧/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، بشأن تحقيق الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية ،

وإذ تشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٠/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ بشأن النقل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ، وتحيط علماً بقرار المجلس ١١٢/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ بشأن النقل الصافي للموارد من البلدان النامية وأثره على نموها الاقتصادي وتنميتها ،

(١٢٦) A/44/217 - E/1989/56